كلمة حكومة إقليم كوردستان – العراق

الدورة الثانية والتسعون (92) للجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)

د. ديندار زيباري

منسق التوصيات الدولية في حكومة إقليم كوردستان

جنيف - ٤ شباط 2026

السيد رئيس لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،
السيدات والسادة الخبراء أعضاء اللجنة الموقرون،
السيدات والسادة ممثلو المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني المحترمون،

تحية طيبة،

يسعدني أن أستعرض أمام لجنتكم الموقرة الخطوات التي اتخذتها حكومة إقليم كوردستان – العراق، والمتمثلة في القوانين والأنظمة والتعليمات والإجراءات العملية، وذلك تنفيذا للالتزامات المترتبة على الإقليم بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واستجابة لتوصيات لجنتكم، وبما يهدف إلى حماية حقوق المرأة وتعزيز مجتمع قائم على المساواة.

تعكس معدلات تنفيذ التوصيات ضمن خطة حكومة الإقليم لحقوق الإنسان للفترة (2022–2025) تقدما تدريجيا وملموسا، حيث بلغت نسبة التوصيات المنفذة 42.8٪ **(اثنان و اربعون فاصل ثمانية في المئة)** في عام 2022، وارتفعت إلى 51.9٪ **(واحد و خمسون فاصل تسعة في المئة)** في عام 2023، فيما وصلت خلال عامي 2024–2025 إلى مستوى متقدم بلغ 62.3٪ **(اثنان و ستون فاصل ثلاثة في المئة)،** وعلى مستوى السلطات الثلاث، سجلت السلطة التنفيذية نسبة تنفيذ بلغت 87.5٪ **(سبعة و ثمانون فاصل خمسة في المئة)،** والسلطة القضائية 78.9٪**(ثمانية و سبعون فاصل تسعة في المئة)**، والسلطة التشريعية 40.5٪ **(اربعون فاصل خمسة في المئة).**

وتُظهر المؤشرات تقدما ملموسا في إشراك المرأة في مواقع صنع القرار في إقليم كوردستان، حيث تولت مناصب قيادية عليا شملت رئاسة البرلمان، وثلاث حقائب وزارية، ومنصب محافظ. كما برزت مشاركة المرأة في السلطة القضائية بوصفها عنصرا محوريا في ترسيخ العدالة، مع ارتفاع عدد القاضيات إلى 69 **(تسع و ستون)** قاضية من أصل 270 **(مئتان و سبعون)** قاضيا، بنسبة 26.2٪ **(ستة و عشرون فاصل اثنان في المئة)،** وبلغت نسبة عضوات الادعاء العام 43٪ **(ثلاثة و اربعون في المئة)**، ونسبة المعاونات القضائيات 57٪ **(سبعة و خمسون في المئة)**، مع استمرار الجهود الرامية إلى تعزيز تمثيل المرأة في مجلس قضاء الإقليم.

وفي المجال التشريعي، أسهم اعتماد نظام الكوتا بنسبة 30٪ **(ثلاون في المئة)** في تحقيق تمثيل فعّال للنساء، حيث شغلت 147 **(مئة و سبع و اربعون)** برلمانية مقاعد عبر الدورات المتعاقبة، وترأست 65 **(خمس و ستون)** منهن لجانا برلمانية دائمة. كما جرى تشكيل لجنة عليا لحماية المرشحات أثناء الحملات الانتخابية، بمشاركة المجلس الأعلى للمرأة والتنمية وعدد من الوزارات والجهات ذات العلاقة، إلى جانب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية، ونقابتي المحامين والصحفيين، لوضع السياسات والإجراءات الكفيلة بضمان حماية المرشحات من التشهير والإساءة عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، بما يعزز المشاركة السياسية للمرأة.

وينطلق الاستقرار الاجتماعي من التنمية الاقتصادية، وهو ما تعكسه جهود حكومة الإقليم في تنظيم سوق العمل بما يضمن تحقيق المساواة، حيث بلغ عدد الشركات التي تشغل النساء فيها منصب المدير العام 778 **(سبعمئة و ثمان و سبعون)** شركة، بما يمثل 5.75٪**(خمسة فاصل خمسة وسبعون في المئة)** من إجمالي الشركات الحاصلة على الرقم الاقتصادي الموحد، مع تركز نشاطهن في قطاعات التجارة والخدمات والسياحة والتكنولوجيا، الأمر الذي يعكس أثر الإصلاحات الإدارية والتشريعية في تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة.

كما تم شمول 47,319 **(سبعة وأربعون ألفا وثلاثمئة وتسعة عشر)** عاملة بنظام الضمان الاجتماعي، منهن 41,953 **(واحد وأربعون ألفا وتسعمئة وثلاثة وخمسون)** عاملة محلية و5,266 **(خمسة آلاف ومئتان وستة وستون)** عاملة أجنبية. وانطلاقا من الإيمان بأن تمكين المرأة الريفية يمثل ركيزة أساسية للتنمية المستدامة، وُجّه الدعم المباشر لها من خلال منح قروض صغيرة لاكثر من1,198**(الف و مئة و ثمانية و تسعون)** مزارعة بقيمة إجمالية تجاوزت 9.5 **(تسعة فاصل خمسة)** مليار دينار عراقي، فضلا عن توفير 3,873 **(ثلاثة الاف و ثمانمئة و ثلاثة و سبعون)** فرصة عمل للنساء.

وتُعد شفافية مؤسسات الإقليم في رصد التحديات مؤشرا واضحا على الرغبة في الإصلاح وتعزيز الحوكمة الرشيدة، كما تعكس تنامي ثقة المرأة في آليات التبليغ الرسمية، حيث استقبل الخط الساخن 119 **(مئة و تسعة عشر)** خلال عام 2024 ما مجموعه 12,274**(اثنا عشر الفا و مئتان و اربعة وسبعون)**شكوى، جرى التعامل مع 1,532**(الف و خمسمئة و اثنتان و ثلاثون)** حالة منها وديا،

إلى جانب تقديم خدمات الإيواء وتخصيص 9,000 **(تسعة الاف)** وحدة سكنية لدعم النساء اللواتي يفتقرن إلى مأوى. كما تم إنشاء خمسة مراكز إيواء مخصصة للنساء المهددات والمعنفات لتقديم الدعم القانوني والاجتماعي والنفسي، حيث خدمت هذه المراكز أكثر من 900 **(تسعمئة)**امرأة سنويا، وبلغ عدد المستفيدات اللواتي أُعيد تأهيلهن 5,520 **(خمسة الاف و خمسمئة و عشرون)**امرأة خلال الفترة من 2019 إلى 2025، بنسبة تقارب 70٪**(سبعون في المئة).**

وفيما يتعلق بمكافحة زواج الأطفال والزواج القسري، نظرت المحاكم في 313 (**ثلاثمئة و ثلاث عشرة)** قضية، كما تم تشكيل فرق ميدانية داخل مخيمات اللاجئين والنازحين لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، حيث يبادر الادعاء العام إلى تحريك الدعاوى فور تلقي البلاغات. وفي مجال مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية، حققت حملات التوعية المجتمعية نتائج ملموسة، أسهمت في خفض الحالات بنسبة 60٪ **(ستون في المئة)،** مع تقديم دعم مباشر ما يقارب 5,000 **(خمسة الاف)** امرأة من الفئات المستضعفة.

وفي قطاع التعليم، بلغ عدد الطالبات أكثر من 872,000 **(ثمانمئة و اثنان و سبعون الف)** طالبة، بما يقارب نصف إجمالي الطلبة. كما برز دور المرأة في قطاع الإعلام، بوجود 1,600 **(الف و ستمئة)** صحفية، و60 **(ستون)** صاحبة امتياز، و79 **(تسع و سبعون)** رئيسة تحرير، إلى جانب تسجيل 192 **(مئة و اثنان و تسعون)**منظمة نسوية تُعنى بتمكين المرأة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أما في الميادين الأمنية والعسكرية، فتخدم 1,332 **(الف و ثلاثمئة و اثنان و ثلاثون)** امرأة في صفوف قوات البيشمركة، منهن 1,261 **(الف و مئتان و واحد و ستون)** ضابطة، وشاركن في عمليات نوعية لمكافحة الإرهاب، إلى جانب زيادة بنسبة 15٪ **(خمسة عشر في المئة)** في انخراط النساء في سلك الشرطة منذ عام 2021.

وإن هذه المؤشرات، رغم ما تحمله من دلالات إيجابية، تضعنا أمام مسؤولية التعامل مع التحديات الناشئة، ومن بينها العنف الإلكتروني، حيث سُجلت 99 **(تسع و تسعون)** شكوى و 70 **(سبعون)** حالة نشر محتوى دون إذن خلال العام الماضي، الأمر الذي يتطلب تطوير أطر تشريعية واستجابية أكثر تخصصا.

وفي الختام، أود الإشارة إلى ملف الإيزيديات الناجيات، حيث شُكلت، بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء، لجنة عليا لتوثيق الانتهاكات التي تعرض لها الإيزيديون على يد عصابات داعش الإرهابية، باعتبارها جريمة إبادة جماعية، وتم تخصيص ميزانية لتحرير المختطفين. وبلغ عدد الناجين حتى الآن 3,593 (ثلاثة الاف و خمسمئة و ثلاثة و تسعون) ناجيا، بينهم 1,212**(الف و مئتان و اثنتا عشر)** امرأة و1,078 **(الف و ثمانية و سبعون)** طفلة، كما نُقلت أكثر من 1,080 **(الف و ثمانون)** ناجية إلى ألمانيا لتلقي الدعم النفسي. كما أُطلق مشروع الدعم المالي للناجين، الذي استفاد منه حتى الآن أكثر من 3,500 **(ثلاثة الاف و خمسمئة)** ناجون وناجيات.

إن حكومة إقليم كوردستان، ورغم التحديات، تؤكد التزامها بمواصلة مسيرة الإصلاح القانوني والمؤسسي والاجتماعي، وبالعمل البنّاء مع لجنتكم الموقرة، بما يضمن بيئة خالية من التمييز، ويعزز مكانة المرأة كشريك أساسي في بناء المستقبل.

مع الشكر والتقدير.